الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

تشغيل «محطة الركاب 4» في الربع الثالث

قالت مجلة ميد ان شركة مطار إنتشون الدولي الكورية الجنوبية ستتولى تشغيل وصيانة محطة الركاب رقم 4 بمطار الكويت الدولي المتوقع أن تدخل الخدمة وتبدأ عملياتها الكاملة في الربع الثالث من العام الحالي بعد ان تم في ابريل الماضي تعيين الشركة الكورية لتشغيل وصيانة المحطة. ويغطي عقد التشغيل البالغة قيمته 127,6 مليون دولار فترة 5 سنوات تنتهي في عام 2023. وعلمت مجلة ميد ان المحطة الرابعة المقرر ان تستوعب 4,5 ملايين مسافر سنويا، ستقدم خدماتها حصريا لمؤسسة الخطوط الجوية الكويتية،

محمود عيسى

مدير قطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي وليد العوضي لـ «الأنباء»:

الاندماجات المصرفية.. لا تخلو من المخاطر

جانب من الحضور

وليد العوضي خلال كلمته (متين غوزال)

محمود فاروق

قال المدير التنفيذي لقطاع الرقابة في بنك الكويت المركزي وليد العوضي «ليس بالضرورة ان يؤدي الاندماج بين المؤسسات المصرفية إلى تحقيق الاستقرار المالي فكل حالة لها معطياتها المختلفة»، وذلك في تصريحات لـ «الأنباء» على هامش التحضير لمؤتمر المالية الإسلامية الذي يعقد اليوم بالتعاون مع مجلس الخدمات المالية الإسلامية، وذلك ردا على سؤال حول أثر الاندماجات المصرفية على القطاع والاقتصاد.

وذكر العوضي ان «عمليات الاندماج لا تخلو من المخاطر، فالحجم المصرفي الكبير الذي سينشأ نتيجة الاندماج قد لا يستوعبه حجم الاقتصاد» واستطرد قائلا: «لا بد أن يكون هناك تحوط لأي فكرة اندماج مصرفي ويجب دراسة التأثيرات التي ستترتب على الاندماج على الكيانات المصرفية محل الاندماج وكذلك على القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي».

وأشار العوضي الى أن مفهوم الحجم الكبير الناتج عن الاندماج له أفضلية في مواجهة المشاكل ليست صحيحة في كل الأوقات.

وينطلق اليوم مؤتمر المالية الإسلامية الذي يعقد بالتعاون بين بنك الكويت المركزي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية ويسلط الضوء على القضايا الرئيسية التي تواجه قطاع الصناعة المالية الإسلامية وسبل مواجهة تحدياتها. وينعقد المؤتمر بالتزامن مع مسيرة تطور الصناعة المصرفية الإسلامية ليكون أحد أكبر المؤتمرات في العالم حول المالية الإسلامية.

وأشار العوضي خلال كلمته أمس بالجلسات التحضيرية للمؤتمر أن استضافة بنك الكويت المركزي للمؤتمر يعكس قدرة «المركزي» على استضافة مثل هذه الفعاليات الكبيرة ودعم مجلس الخدمات المالية الإسلامية في أهدافه النبيلة لتعزيز سلامة واستقرار صناعة التمويل الإسلامي.

إنشاء مؤسسات بأحجام مصرفية كبيرة قد لا يستوعبه الاقتصاد

لا بد من التحوط لأي اندماجات مصرفية ودراسة تأثيرها على البنوك والقطاع المصرفي

وذكر العوضي انه في أعقاب الأزمة المالية التي ضربت الأسواق العالمية والاقتصادات في عام 2008، اعتبر صانعو السياسات والهيئات التنظيمية الاستقرار المالي هدفا سياسيا مهيمنا. وفي هذا الصدد، أشارت لجنة بازل في مبادئها الأساسية للإشراف الفعال إلى الحاجة إلى وجود إطار راسخ لتشكيل سياسة الاستقرار المالي.

وأضاف: «إن وجود نظام مالي سليم ومستقر يشكل عنصرا أساسيا للنمو الاقتصادي. فالاستقرار المالي أمر حاسم في أي اقتصاد سليم وفعال. وأن النظام المالي المستقر هو نظام يقوم فيه الوسطاء الماليون والأسواق والبنية الأساسية بتسهيل التدفق السلس للأموال بين المدخرين والمستثمرين، بما يساعد في تعزيز النشاط الاقتصادي».

وأردف قائلا: «الاستقرار المالي ليس غاية في حد ذاته، وهو شرط مسبق مهم للنمو الاقتصادي المتوازن والمستدام. من هذا المنظور، يمكن اعتبار حماية الاستقرار المالي مهمة تطلعية تسعى الى تحديد نقاط الضعف داخل النظام المالي، واتخاذ إجراءات مخففة حيثما أمكن، حيث تضع البنوك المركزية الآن أهمية أكبر للطريقة التي ترتبط بها السياسة النقدية والاستقرار المالي».

وتطرق العوضي إلى أبرز المؤشرات على نجاح سياسات بنك الكويت المركزي خلال الفترة الماضية لتحقيق الاستقرار المالي، وأبرزها تعزيز كفاية رأس المال لدى البنوك الكويتية لتصل إلى 18,45٪، وهي أعلى بكثير من متطلبات بازل.

كذلك وضع «المركزي» متطلبات إضافية لرأس المال تصل إلى 2٪ للبنوك الكبيرة، مشيرا إلى ان تلك السياسات الهادفة لزيادة الاحتياطي الإضافي لرأس المال وحماية متطلبات رأس المال المؤقت لمواجهة التقلبات الدورية يهدف إلى مساعدة البنوك على الحفاظ على سداد إضافي والحد من تراكم المخاطر النظامية.

وأشار العوضي الى أن البنوك الكويتية استطاعت ان تصل بمؤشر الرافعة المالية إلى 10,2٪، وهي نسبة أعلى بكثير من النسبة القياسية العالمية البالغة 3٪.

وقام بنك الكويت المركزي بتحسين مجموعة أدوات السيولة الاحترازية الكلية للتخفيف من مخاطر السيولة، من خلال تحديد نسبة السيولة التي يتعين على البنوك المحلية الاحتفاظ بـ 18٪ من ودائع عملائها بالدينار على شكل أرصدة لدى المركزي فيما تصل تلك النسبة الآن فعليا الى 30٪ في المتوسط بالبنوك المحلية إضافة الى حدود على الإقراض نسبة لمصادر التمويل المتاحة، والتي يجب ألا تتجاوز 90٪ فيما تصل تلك النسبة بالبنوك الكويتية الآن 75٪.

وذكر العوضي ان بنك الكويت المركزي نجح في تعزيز قدرة البنوك على تحمل ضغوط السيولة وجعل هيكل تمويلها أكثر استقرارا من خلال تطبيق نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل الثابت.

واختتم العوضي مشيرا إلى أنه يتعين على البنوك أن تمتثل لإصلاحات السيولة في بازل 3 الخاصة بـ NSFR عند مستوى 100٪، مشيرا إلى ان البنوك الكويتية في وضع أمن حيث تصل النسبة لديها إلى مستوى 112,9٪.

وصرح محافظ المركزي د.محمد الهاشل في تصريح سابق إن المؤتمر سيبحث كيفية استفادة الحكومات من المالية الإسلامية في بناء اقتصاد متنوع ومستدام ودورها في تقديم قيمة عالمية مضافة للحكومات والشركات والأفراد في كل من الأسواق المتقدمة والناشئة وللمسلمين وغير المسلمين.

مستويات السيولة بالبنوك الكويتية وصلت إلى 30٪ من إجمالي الودائع

18,45 ٪ كفاية رأس المال بالقطاع المصرفي.. يفوق بكثير متطلبات بازل

وذكر أن المؤتمر يمثل ملتقى يجمع بين الهيئات التنظيمية والرقابية وقادة الصناعة المالية الإسلامية لعرض رؤاهم أعلن بنك الكويت المركزي ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، قائمة بأسماء المتحدثين الذين سيشاركون في جلسات مؤتمر المالية الإسلامية المزمع عقده في 2 مايو المقبل في مدينة الكويت.

ويشارك في المؤتمر اليوم كمتحدثين أكثر من 20 متحدثا، من بينهم 4 محافظين ونواب محافظين لبنوك مركزية، و4 رؤساء تنفيذيين لبنوك إسلامية.

كما تضم القائمة مسؤولين تنفيذيين رفيعي المستوى من مؤسسات دولية، ومن ضمنها البنك الدولي ولجنة بازل للرقابة المصرفية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية والمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة وغيرها، إلى جانب علماء متخصصين في الشريعة الإسلامية، وممثلي شركات التكنولوجيا المالية ووكالات التصنيف وغيرها.

خلال العام الحالي.. بحسب استطلاع لـ «تومسون رويترز»

20٪ من الشركات المالية ستتاجر بالعملات الرقمية

أظهر استطلاع أجرته «تومسون رويترز» أن إقبال الشركات المالية على المتاجرة بالعملات الرقمية قد يرتفع خلال 2018. حيث اشار 20٪ من المستطلعين إلى أنهم يعتزمون تداول العملات الرقمية خلال الـ 12 شهرا المقبلة.

وشمل الاستطلاع أكثر من 400 عميل لكافة حلول التداول التي توفرها «تومسون رويترز» بما في ذلك «آيكون» و«ردي» ومنصات تداول العملات.

وكشف 70٪ ممن لديه نية للمتاجرة بالعملات الرقمية عن خططهم لبدء التداول خلال 6 أشهر فيما ذكر 22٪ منهم أنهم سيبدأون المتاجرة خلال الـ 12 شهرا المقبلة.

وأشار التقرير إلى أن التداول بالعملة الرقمية لا يندرج ضمن البرامج الاستثمارية الطويلة الأجل في ظل بدء تطبيقه خلال العام الحالي. وأظهر الاستطلاع أيضا إلماما واسعا لدى المشاركين بشكل عام بالعملات الرقمية.

وقال نيل بيني، الرئيس المشارك للتداول في «تومسون رويترز» إن العملات الرقمية لاتزال تشكل حيزا صغيرا نسبيا من سوق التداولات، ولكن هذا الاستطلاع يوضح أن هذا القطاع المتخصص بدأ يواكب المسار السائد في صناعة الخدمات المالية.

واستطرد قائلا إن هناك تغيرا كبيرا منذ عام مضى. وإن أهم شيء بالنسبة للعملاء من الشركات المالية والاستثمارية الآن هو الوصول السلس إلى الأخبار والبيانات حول العملات الرقمية لتسهيل اتخاذ القرارات المتعلقة بالتداولات.

12,42 فلسا ربحية للسهم

12,1 مليون دينار أرباح «المباني» في الربع الأول

قالت شركة المباني في بيان صحافي أمس ان مجلس الإدارة اعتمد البيانات المالية المرحلية لثلاثة أشهر المنتهية في 31 مارس 2018، حيث حققت الشركة أرباحا بلغت 12,17 مليون دينار بربحية للسهم 12,42 فلسا، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، حيث حققت حينها أرباحا بلغت 12,06 مليون دينار بربحية للسهم 12,3 فلسا. وأضاف البيان أن حقوق المساهمين بلغت 395 مليون دينار بارتفاع 10,4٪ عن الفترة نفسها من 2017، في حين بلغت قيمة الموجودات 816 مليون دينار بنمو 12,9٪ عن المستوى الذي وصلت إليه مع نهاية مارس 2017.

630 مليون دولار قيمة الطروحات بالمنطقة في الربع الأول بنمو 57٪ سنوياً

«إرنست آند يونج»: اكتتابات قوية ينتظرها السوق الكويتي

شهدت منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بالربع الأول من 2018، تسجيل 6 اكتتابات، منها 5 بمجال صناديق الاستثمار العقاري. وبلغ إجمالي قيمة الصفقات 630 مليون دولار، بزيادة 57٪ عن الربع الأول من 2017.

وفي هذا السياق، قال مايور باو، رئيس خدمات استشارات الاكتتابات في قطاع الخدمات المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى «إرنست آند يونج»: «لقد كان نشاط الاكتتابات بطيئا نسبيا في الربع الأول، لكن من المتوقع أن يرتفع خلال الربعين الأخيرين من هذا العام. وتشير الزيادة في قيمة الصفقات على أساس سنوي إلى أن أداء سوق الاكتتابات قوي. ومن المرجح أن يكون المحفز الأهم لسوق الاكتتابات الإقليمية هو التوجه الحكومي للخصخصة في جميع أنحاء المنطقة، وخطط طرح شركات حكومية أو شبه حكومية للاكتتاب».

نشاط كبير للاكتتابات بالسوق السعودي والتركيز على الأصول العقارية

نشاط سعودي

هيمنت السعودية على نشاط الاكتتابات بالمنطقة خلال الربع الأول، لتستحوذ على 5 صفقات بقيمة 603 ملايين دولار. عن طريق إدراج 3 صناديق استثمار عقاري بسوق «تداول». ويدل التوجه المتزايد نحو إدراج صناديق الاستثمار العقاري على تزايد اهتمام المستثمرين بالأصول العقارية في المملكة.

ويقول غريغوري هيوز، رئيس خدمات استشارات الاكتتابات في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لدى «إرنست آند يونج» إن التطورات بالسعودية تؤكد أن شهية المستثمرين في حالة انتعاش، خاصة مع ارتفاع أسعار النفط وبدأ تنفيذ خطة التنويع في المملكة.

المستقبل كويتي

قال التقرير انه من المتوقع أن تدخل سوق الكويت للأوراق المالية مؤشر FTSE Russell للأسواق الناشئة على مرحلتين متساويتين خلال شهري سبتمبر وديسمبر من عام 2018.

كما تطرح السوق المرحلة الثانية من تطورها السوقي، والتي تشمل سوقا مقسمة إلى ثلاث فئات، وإدخال مؤشرات مرسملة سوقيا، بالإضافة إلى متطلبات إدراج جديدة. فيما يستعد سوق الكويت لطرح أسهمه في عام 2019 بعد التوجهات الأخيرة للحكومة لخصخصة بعض أصولها.

ومن المتوقع أن يزداد نشاط الاكتتابات بمصر في 2018 أيضا مع اختيار 23 شركة حكومية للطرح العام كمرحلة أولى من برنامج الاكتتاب العام الحكومي، أما في الإمارات فتبدو صفقات الاكتتابات المرتقبة واعدة، حيث تخطط شركة الإمارات العالمية للألمنيوم، وشركة أبوظبي للموانئ، وصندوق الاتحاد ريت، لطرح أسهمها للاكتتاب العام خلال عام 2018.

انتهاء الموعد السابق أمس 1 مايو

تمديد الأجل النهائي لعروض وحدة تحلية الغاز مطلع يونيو

محمود عيسى

قالت مجلة ميد إن شركة نفط الكويت مددت الاجل النهائي لاستدراج عروض منشأة تحلية غاز مزمع إقامتها غربي الكويت الذي انتهى في الاول من مايو حتى الأول من يونيو المقبل.

ونقلت المجلة عن مصادر مطلعة قولها ان المشروع الذي تقدر تكلفته بنحو 300 مليون دولار، يلقى اهتماما من 9 شركات حضرت اجتماع ما قبل طرح المناقصة والذي عقد في 22 يناير الماضي. وتضم قائمة الشركات التي حضرت الاجتماع التمهيدي كلا من: سامسونغ للهندسة والمقاولات (كوريا الجنوبية)، سايبيم (إيطاليا)، اس كيه للهندسة والمقاولات (كوريا الجنوبية)، تيكنيكاس ريونيداس (اسبانيا)، اس ان سي لافالين (كندا)، شركة هندسة البترول والبناء الصينية (CPECC)، شركة بتروفاك الدولية (المملكة المتحدة)، سبيتكو المحلية وانتربوز للمقاولات (فرنسا).

ويتألف المشروع من جزأين هما منشأة الغاز نفسها ووحدة استعادة الكبريت.

ويقضي نطاق العمل في الوحدة بتوفير 120 مليون قدم مكعبة يوميا من الغاز الحلو باستخدام مختلف تدفقات الغاز الحامض من وحدات المعالجة الأولية التي لديها تركيزات متفاوتة من كبريتيد الهيدروجين بنسبة 4٪ و10٪ من ثاني أكسيد الكربون.

وسيتم تركيب هذه الوحدة في محطة التعزيز رقم BS_171 باعتبارها وحدة معالجة غازات المذيبات الأمينية.